بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشيخ عبد الله البدري

كلية العلوم الإدارية والاقتصادية

قسم الاقتصاد (تمويل – تحليل)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس

بعنوان:

التجارة الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في السودان

بالتطبيق على بنك السودان في الفترة من (2015م – 2020م)

إعداد الطلاب:

أحمد أسامة ميرغني

أسماء علي حسين

دعاء عباس زكريا

رواء عبد الله عبد المجيد

عامر بابكر خالد الشوتلى

محمد إبراهيم حسن

تحت إشراف:

أ. الواثق محمد

1443هـ - 2021م

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

خطة البحث والدراسات السابقة

مقدمة:

بدأت التجارة الدولية منذ قديم الزمان ومن الأمثلة عليه ما يعرف بطريق الحرير ولكن في القرون الأخيرة زادت أهمية هذه التجارة سواء اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، وقد ساهمت الثورة الصناعية كثيراً في تعزيز أهمية هذه التجارة وقد ساهمت أيضاً في تطوير وسائل النقل والعولمة والشركات وتعدد الجنسيات، وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة العالمية التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة ولم ستكون المصلحة في أنشطتها.

وتعتبر التجارة الخارجية هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتامين والخدمات الإضافية أو الأخرى، وتؤثر التجارة الخارجية على كثير من جوانب الاقتصاد ككل منها التنمية الاقتصادية.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها عنصر أساسي للاستقرار وللتطور الإنساني والاجتماعي وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكال مختلفة وتهدف إلى الرقي بالوضع الانساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية تعتبر وسيلة للإنسان وغايته.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في:

ما هو دور التجارية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة ما بين (2015-2019)؟

مدى تأثير الصادرات من المواد الاولية الخام على التنمية الاقتصادية؟

مدى تأثير الواردات من المواد الثانوية التي يمكن تصنيعها داخل البلاد واثرها على التنمية الاقتصادية؟

فروض البحث:

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية.

هنالك تأثير لتصدير المنتجات الاولية (خام).

واستيراد مواد ثانوية (مصنعة).

القيام بمشروعات تزيد من التنمية في البلاد ومشروعات زراعية وتصحبها مشروعات صناعية.

أهمية البحث:

أهمية عملية: تعتبر التجارة الخارجية من أهم عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية ولها تأثير على التنمية الاقتصادية والدولية تعود بالفائدة على الدول المشاركة في التبادل الدولي.

أهمية علمية:

- المساهمة في زيادة المكتبة العلمية فيما يخص التجارة الخارجية والتنمية.
- إفادة الباحثين والاستفادة من معلومات الدراسة.
- قد يكون البحث نقطة انطلاق حول أبحاث أخرى.

مصادر جمع البيانات:

مصادر ثانوية: تتمثل في المراجع والكتب ومواقع الانترنت

مصادر أولية: تتمثل في الاستبانة والمقابلات

حدود البحث:

حدود مكانية: بنك السودان – فرع عطبرة

حدود زمانية: الفترة من 2015 – 2020م

هيكل البحث:

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة (خطة البحث والدراسات السابقة)

الفصل الثاني: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الاول: مفهوم التجارة الخارجية

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية

المبحث الثالث: أهداف التجارة الخارجية

الفصل الثالث : التنمية الاقتصادية في السودان

المبحث الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في السودان

الفصل الرابع: قياس اثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية

الدراسات السابقة:

1. التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحويلات الراهنة 1989-2004م، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي مقدمه من طرفي شيني سمير جامعة يوسف بن خدره الجزائر، 2006-2005م.

2. الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة الماجستير غير منشوره في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، مقدمة من طرف جاري فنح، جامعة الجزائر 2002-2001م.

3. تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري خلال2000-1990 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط مقدمه من طرف العبدي خلفه جامعة الجزائر2001-2002

4. رسالة ماجستير جامعة الزقازيق معهد الدراسات والبحوث الاسيوية قسم النظم السياسية والاقتصادية والقانونية، ويركز البحث على دور التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية لمتابعة التطور التجاري في تايون.

الفصل الثاني

ماهية التجارة الخارجية

المبحث الاول: مفهوم التجارة الخارجية

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية

المبحث الثالث: أهداف التجارة الخارجية

مقدمة:

التجارة الدولية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصوره مستمرة مع تزايد درجه عولمة الاقتصاد والاسواق ويتخذ الاعتماد المتبادل بين دول العالم ثلاث اشكال، اولها تبادل السلع المادية مثل القطن والمنسوجات والآلات والسيارات، ثانيها تبادل الخدمات مثل خدمات النقل والتامين والسياحة والتعليم، ثالثها تبادل المعاملات المالية والنقدية باسم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في صوره اقامه مشروعات اجنبيه داخل دول اخري والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في صوره شراء اصول ماليه تصدرها دول اجنبيه.

تركز التجارة الدولية على التبادل والتمويل الدولي من زاويتي النظريه والتطبيق، حيث تسعى التجارة الدولية الى تحليل وتوضيح الاسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الدولية في السلع والخدمات والاصول المالية فضلا عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الدولية من خلال اسواق الصرف الاجنبي وقد يترتب علي ذلك حدوث اختلالات في موازين مدفوعات الدول وحدوث تغيرات اسعار الصرف ويترتب علي ذلك وضع سياسات لتصحيح الاختلالات السابقة في ظل النظم النقدية الدولية المختلفة ثم تتبع اثار هذه السياسات على رفاهيه المجتمع.

ولقد تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة التجارة الدولية ويرجع ذلك الي مجموعه من الاسباب لعل من أهمها[1]:

1. دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.
2. ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية.

(1) التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس 1976م

3. ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تـــدهور معـــدلات التبـــادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.

4. عولمة الاقتصاد والاسواق الدولية حيث اصبح العالم بمثابه قريه صـــغيره واحـــده وسوق دولي واحد.

وفي هذه الفصل سنركز علي دراسة النقاط التالية:

- مفهوم التجارة الدولية
- تطور العلاقات الاقتصادية الدولية
- أهداف التجارة الدولية

المبحث الأول

مفهوم التجارة الدولية

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور التاريخية الاولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابه البداية الحقيقية لها حيث ادت الي ضرورة الحصول على المواد الاولية اللازمة للصناعة من الدول الاخرى وضرورة تصريف المنتجات تامه الصنع في الاسواق الخارجية.

ثم زاد حجم التجارة الدولية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات والذي جعل العالم وكانه سوق واحد يتم فيها تبادل المنتجات بعضها بالبعض الاخر وتقل فيها حده الاختلافات بين مستويات الاسعار.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الدولية للتقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام احدث م وصل اليه العلم من عمليات الانتاج المختلفة الامر الذي ادى الى ظهور فوائض متزايدة في الانتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي وبالتالي جعل التجارة الدولية تعد من اهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم[1].

ولذا تهتم التجارة الدولية بدراسة جميع اوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسيه مختلفة، أي ان التجارة الدولية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الاشخاص المتمثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال ،وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالعلاقات الاقتصادية الدولية وتنقسم المعاملات الاقتصادية الدولية الى حركات دوليه للسلع والخدمات وحركات لرؤوس الأموال، وهذا يعني ان التجارة الدولية تنصرف الى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة.

---

(1) السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مدارس الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباع والنشر والتوزيع، 2010م، ص 5-6.

وانطلاقا مما سبق، نستطيع ان نعرف التجارة الدولية بأنها احد فروع علـــم الاقتصـــاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلف[1].

(1) السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 7.

المبحث الثاني

نشاه العلاقات الاقتصادية الدولية وتطورها

نتبين من دراسة التاريخ الاقتصادي، ان العلاقات الاقتصادية الدولية نشاه مع قيام المؤسسات السياسية وتطورت (كماً) مع تزايد النشاط الانتاجي، وتكاثرت (نوعاً) مع ارتفاع مستوي الحاجات البشرية وتوسعت (اتجاهاً) مع انتشار روح التعاون الاقتصادي وتعاظم العلاقات السياسية الدولية.

ويستتبع ذلك ان لكل من النظم السياسية والاقتصادية التي سادت تاريخ البشرية ومراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها المجتمعات الانسانية حتي الوقت الحاضر دوراً مباشراً في تحديد نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية كماً ونوعاً واتجاهاً. ففي النظام العبودي ايام الامبراطورية الرومانية و اليونانية والاسيوية القديمة كانت العلاقات الاقتصادية الدولية محصورة في تجارة العبيد وبعض انواع التوابل والفخار والفراء وذلك لضعف النشاط الانتاجي ولي اهميته النظام الطبقي السائد آنذاك من حيث ترك الطبقة الحاكمة المسيطرة من النبلاء ورجال الدين للعمل المنتج وتحول غالبيه السكان الي عبيد ف بيوت الطبقات المسيطرة سياسياً واجتماعياً والي جنود في ساحات القتال وكذلك واحتكار التجارة للنشاط الاقتصادي[1].

وبالإضافة الي ذلك فان التبادل الاقتصادي كان مقتصراً علي بعض الموانئ المطلة علي البحر المتوسط والمحيط الهندي.

وفي النظام الاقطاعي استمرت الاقتصاديات القومية معيشه معقلة، قائمه علي اساس ملكيه الاقطاعي لأراضي زراعيه واسعه وللفلاحين الذين كنوا يعيشون علي هذه الأراضي، فتحولوا الي افنان لا حول لهم ولا قوة، الا خدمه الملاك، حيث تربطهم بالأخير المسؤوليات المادية العديدة كريع العمل او السخرة والريع العيني والريع

(1) إيمان عطية ناصف، تحليل الاقتصاد الدولي، 2000م، الناشر: قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص 27-28.

النقدي، وقد ساهمت الكنيسة مساهمه فعاله في اسناد هؤلاء الاقطاع، وبـذلك نتخصـر الانتاج في القطاع الزراعي الذي كان يسوده الاقتصاد الطبيعي فـي حـرف صـغيره ضيقه الافق ،تسيطر عليها طوائف الصناع التجارة التابعة للتنظيم الاقطاعي.

وهو ما استبعد توسيع الاقتصاد المعيشي المغلق، وضآلة التبادل النقدي، وقـد انعكـس ذلك على التجارة الخارجية، فكانت ضئيلة بدورها ومقصوره على مناطق قليله للغايـة وغريبه في القالب، ومما في الطين بله ما يأتي:

- رداءة المواصلات وقلة وسائل النقل وعدم توافر الامن والنظام.

- كثره القيود على التبادل بسبب الضرائب العديدة التـي فرضـها المـلاك الاقطـاع بغرض البذخ والتوسع والحرب.

- صعوبة تسوية الديون بسبب انعدام وسائل التسوية بين المقاطعات وقلـة اسـتخدام النقود.

وبعد انتهاء العصر الوسيط وبزوغ عصر النهضة الاوربية ،بدا الاقتصـاد الاوربـي يتبنى النظام الرأسمالي، الذى كان في البداية نظاما تجاريا، تطور فيما بعد الى نظـام صناعي[1].

ويتبين من تأريخ اوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشـر أن لقيـام الثـورة التجارية، بفضل نشوء الدول المركزية، دوراً مهماً في احداث تحول كبير في الانظمة الاقتصادية الاوروبية وبالتالي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

فقد توسعت التجارة توسعا كبيرا يطلق على عهد المـذهب التجـاري عهـد الثـورة التجارية، وبرزت طبقة التجار كطبقه مستثمره ومقرضه ومستشـاره لحكـم الملـوك والامراء. كما تمثلت الثورة السياسية في استرجاع الملوك لسلطاتهم التي نزلوا عنهـا لأمراء الاقطاع، في تكوين دول قوميه ذات حكومات مطلقه.

(1) إيمان عطية ناصف، تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 29-30.

وهكذا تم الانتقال من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي التجاري وهو مـــا يعنـــي تحول الاقتصادات الاوربية، من الاقتصادات تقليديه منعزلة الـــى اقتصـــادات تبادليـــه مفتوحه.

ولكن نظرا لتخلف اقتصادات البدان المسيطرة آنذاك، فان العلاقات الاقتصادية الدولية، جابهتها عوائق عديدة، حددت من مجالا ت توسعها كما ونوعا وجغرافيا . خاصة وان البلدان المسيطرة مثل هولندا والبرتغال واسبانيا كانت تعاني من ضالة القطاع الصناعي التحويلي. فقد اقتصر اتجاه رؤوس اموال اوروبا الغربية المستثمرة في الخارج علـــى التجارة التي كانت محدودة النطاق ومحصورة في السلع القليلة ولا تتجاوز فيما يتعلـــق ببلدان اسيا التوابل وبعض انواع المنسوجات، فيما يتعلق ببلدان افريقية تجـــارة العبيـــد ونقلهم من افريقيا وبيعهم في امريكا، نظرا الي هيمنه الاوربيين على الحركة التجاريـــة هذه ،فقد كانت النتيجة حصول البلـــدان الاوربيـــة علـــى المعـــادن النفيســـة والســـلع الاستهلاكية.

وجاءت الثورة الصناعية خلال الفترة [1750–1850] لتقود البلدان الاوربية الغربيـــة الى تحويل جزري في كافة النشاطات الاقتصادية المحلية والى ما انعكس عـــن هـــذا التحويل من تغيرات جوهريه في كميات وانـــواع واتجاهـــات العلاقـــات الاجتماعيـــة الاقتصادية الدولية الوطنية والاقليمية للبلدان اوروبا الغربية مع بلدان ما يعرف بالعالم الثالث من جهة وبلدان العالم الجديد وخاصه الولايات المتحدة من جهة أخرى[1].

وبالنتيجة نمت الرأسمالية الصناعية نموا كبيرا وتقدمت صناعاتها كما ونوعـــا بحيـــث وصلت درجه تضييق بالحدود السياسية للبلدان التي تعمل فيها وتجـــاوزت فوائضـــها التجارية ومستلزماتها الانتاجية الاسواق والمصادر الاوربيتين وبرزت منـــذ النصـــف الثاني من القرن التاسع عشر القوة الاقتصادية الامريكية. وبدأت اليابـــان منـــذ بدايـــة

(1) إيمان عطية ناصف، تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 31-32.

سبعينات القرن المذكور بأولى خطواتها التنموية المخططة لتصبح مركزاً جديداً للاقتصاد الدولي منذ العقود الاولى من القرن العشرين.

وهكذا اندفعت القوى الرأسمالية الصناعية واتجهت نحو السيطرة على الاسواق الخارجية وعلى مصادر السلع الوسيطة والغذائية في العالم[1].

(1) إيمان عطية ناصف، تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 33-34.

المبحث الثالث

أهداف التجارة الدولية

الأهداف الاساسية للتجارة الدولية:

يمكن إبراز هذه الأهداف فيما يلي:

1. الاستفادة القصوى من فائض الانتاج، اذ ان التصدير يؤدي الى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة ، وتوفير السلع الضرورية والاساسية، والعكس صحيح اذ ان ضعف التصدير يؤدي الى خساره في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة ،وزياده البطالة وتدهور مستوى معيشه الافراد.

2. استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن انتاجها محليا بسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد ألألات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج ،اذ يمكن ان يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنظير وزيادة الدخول والناتج القومي.

3. احلال الواردات، هذا يتوقف على عنصر التكلفة ،فاذا كانت السلع يمكن انتاجها محليا بتكاليف معقوله، فان مثل هذا الانتاج يمكن ان يسبب مشاكل اداريه ورأسماليه ومشاكل في القدرات الفنية ايضا، الا انه يساعد على ترويج السياسية التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة ومن جهة انتاجها اعلى من تكلفة استيرادها وهنا تلعب الاجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية[1].

4. نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء واعادت هيكلة البنيه التحتية.

(1) أحمد رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، دار التعليم الجامعي، 2012م، ص 21-22.

5. الاستفادة من التكنولوجيا والمعلومات باعتبارها السبيل الوحيد امام الـــدول الناميـــة لعبور الامن وتضيق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فعلـــي ســـبيل المثال استطاعت الهند ان تصدر برامج وتنافس الدول المتقدمة.

6. دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم اسعار الصرف فيها ومعالجـــة الاخـــتلال والتوازن في موازين المدفوعات.

7. دراسة السياسة التجارية المتبعة من قبل تلك الدول فـــي مجـــال التجـــارة الدوليـــة كسياسه الحماية او الحرية وغير ذلك.

8. دراسة العلاقات الدولية في اطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة[1].

(1) أحمد رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، مرجع سابق، ص 22.

الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية في السودان

المبحث الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في السودان

المبحث الاول

مفهوم التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية او الاقتصاديات التنمية من اهكم افرع علم الاقتصاد ،ويركز هذا الفرع على دراسة اسباب التخلف وسبل الخروج منها باتباع استراتيجيات وسياسات معينه، كما يهتم هذا الفرع بالتخصيص الامثل لموارد الانتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن ،فضلا عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكيفية تغير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسن مستمرة في مستوى المعيشة والقضاء على الجهل والتخلف.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظى موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب والحكومات ،وتزايد احساس الشعوب بانقسام دول العالم الى بلاد متقدمة واخرى متخلفة، بلاد غنيه تضم اقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيره تعيش مأساة التخلف وتضم علي مسرحها اكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعه من البلاد متوسطة الدخل تضم اقل من سبع سكان العالم وتحصل علي خمس الدخل العالمي[1].

واصبح العالم يعي اكثر من السابق ان معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا يرجع الي وجود فجوه التخلف الكبيرة التي تفصل الذين لا يملكون ".واصبحت المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوي معيشه شعوبها ،وطوير اقتصادها والنهوض بها لمواكبه عجله التقدم الاقتصادي العالمي من اهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها علي استغلالها السياسي.

وقد شهد عقد السبعينات تغيرات جذريه في مفهوم التنمية، حيث اصبح اكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الاجمالي مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية،

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية، مصر، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2008م، ص 55-56.

لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافيه لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة والتضخم وسوء توزيع الدخل، وبدا التحـــول الي التنمية الشاملة او التنمية البشرية والتي تعني توسيع خيارات كافه، افراد المجتمـــع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية ،وتتبني سياسات تهدف الـــي ازالـــه الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ،لتصبح هـــذه الأهـــداف هـــي المعايير الحقيقية للحكم علي مدي نجاح وفشل السياسة الانمائية لأي بلد.

هذا وقد ازدادت المشكلات التي تواجه العالم النامي حده منذ اوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحقيق دول اوروبا الغربية لوحدتها الاقتصادية والسياسية واستكمال الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك لإجراءاتهم لاتفاقية التجارة الحرة فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق اسيا لتكوين تجمع اقتصادي مواز، كلها تحولات اضعفت من قوة الدول النامية وانعكست في صورة تراجعات في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة اعباء المديونية[1].

بالإضافة الى زيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية الى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة اشكال القيود وبالتالي فتح اسواقها امام المنافسة الخارجية ، وازاء كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية ان تعيد النظر في سياستها الانمائية ومحاولة التكيف بصورة اقوى مع الاوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة او م يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب، انما اضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية ولخطورة المشكلة السكانية على عملية التنمية الاقتصادية، ولتضارب الآراء حولها نجد البعض يحزر بشدة من

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية، مرجع سابق، ص 55-56

خطورة زيادة السكان، الذي يطلق علية القرويين (الانفجار السكاني)، بدعوة ان تزايد عدد السكان يعوق التنمية ويستنزف الموارد ويغرق الدولة في الديون ويجعلها اكثر فقراً. ولكن في مقابل هذا الراي، يوجد راي اخر يقرر اصحابه ان مشكلة الدولة الحقيقة ليست في التزايد السكاني اساسا، ولكنها في سوء توزيع السكان والافتقار الي التخطيط العلمي السليم، وان التزايد السكاني ليس سببا للتخلف والفقر ولكن نتيجة لهما. ولذلك كان من الضروري عرض المشكلة السكانية كأحد اهم المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدولة.

عرض أهم القضايا التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية ضرورة للتعرف اولا على مفهوم التخلف والفقر والتفاوت في توزيع الدخل باعتبارها مشاكل تواجه الدول النامية وتمثل عقبات في طريق التنمية الاقتصادية، وإلقاء نظره على اقتصاديات الدول النامية وذلك كمدخل للتعرف على التنمية. ثم عرض للمفاهيم المختلفة للتنمية وتطورها عبر العقود القليلة الماضية، وعرض لبعض المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول النامية مثل مشكلة التضخم، وظاهرة العولمة واخيرا عرض المشكلة السكانية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية[1].

إن قضيتي الفقر والتفاوت في توزيع الدخل باعتبارهم من اكثر القضايا التي تعاني منها الدول النامية والتي ترتبط مباشره بعملية التنمية الاقتصادية ويستعرض الفصل تعريف الفقر وانواعه وعلاقته بالتخلف الاقتصادي، وهذا فضلا عن تناول اسباب الاهتمام العالمي بمشكلة الفقر في السنوات القليلة الماضية واسباب ظاهرة الفقر والاثار المترتبة عليها بالإضافة على عرض للمقاييس المستخدمة لقياس الفقر. كما يتناول الفصل دراسة لمشكلة التفاوت في توزيع الدخل، والمقاييس المستخدمة لقياس التفاوت في توزيع الدخل.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية، مرجع سابق، ص 57.

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بانها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الي حالة التقدم.

هذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغييرات الجزرية والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي. ويعرفها اخرون بانها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.

وعلى العموم فأن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة اضافة الي احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وعلى ذلك فان العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية:

أولاً: جميع ما انطوت علية عملية النمو والتي تتمثل في:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ان تكون الزيادة على المدى الطبيعي.

ثانياً: عوامل اخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في[1]:

1. تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي:

كان قطاع الانتاج الاولي – الذي يعتمد اساس على الطبيعة – يستأثر بالعملية الانتاجية وتوليد الدخل في كل دول العالم في الماضي فكانت معظم دول العالم وما زال العديد من الدول النامية تتخصص في انتاج المنتجات الاولية، وعلى الاخص الزراعية، وتصديرها بحالتها او بعد اجراء اضافات قليلة اليها ولا يولى الانتاج الصناعي اهمية تذكر. ويربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف وبين التخصص في الانتاج الاولي. ولذلك فان عملية التنمية تهدف الي تصحيح هذا الوضع أي تصحيح

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية، مرجع سابق، ص 58-59.

الاختلالات الهيكلية او القضاء عليها وذلك بالاهتمام بالصناعة واعطائها دفعه قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات انتاجها من عمل ومنتجات اولية وزراعية ومعدنية وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من العديد من المنتجات.

فالتنمية الاقتصادية تهدف الي توسيع نطاق الطاقة الانتاجية، بالإضافة الي ضرورة الاهتمام بالزراعة الاهتمام بالصناعة وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الانتاج في المجتمع وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تباعا من تبعيتها للعالم الخارجي.

ولاشك في ان التقدم في المجال الصناعي يساعد في زيادة طاقته الانتاجية بصورة ذاتية وذلك بما يقدمه من اساليب وادوات ومعدات ومستلزمات انتاج تودي الي زيادة الطاقة الانتاجية ليس فقط في الصناعة وانما كذلك في الزراعة لان هنالك تبادلا للمنافع مشتركا بينهما. فالزراعة تزود الصناعة بعناصر عديدة، كما ان الصناعة بدورها تزود الزراعة بالعديد من العناصر والتي يترتب على ذلك زيادة كبيرة في انتاجيتها.

2. تعمل التنمية الاقتصادية على اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة:

وهذا أمر كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي . وعلى الرغم من ان العديد من الدول قد ينجح في تحقيق معدلات عالية للنمو وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في اجمالي الناتج المحلي الا ان معظم تلك الزيادة كثيرا م تستأثر بها الطبقة الغنية ، في الوقت الذي لأتحصل فيه الطبقات الفقيرة الا على زيادات متواضعة . اما في حالة التنمية الاقتصادية فان اولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي اعادة الدخل لصالح الفقراء[1].

وقضية سوء توزيع الدخل من القضايا الملحة والتي تستدعي ضرورة العمل على معالجتها.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية، مرجع سابق، ص 60.

جدول (3-1): سوء توزيع الدخل المتاح في الهند عام 1983م بين شـــرائح الســـكان المختلفة:

الشريحة	أغنى 20%	الشريحة الرابعة	الشريحة الثالثة	الشريحة الثانية	أفقر 20%
نصيبها من الدخل%	41.4	21.8	16.3	12.4	8.1

حيث يتبين ان اغنى 20% من السكان يستأثرون بأكثر من خمسين الدخل وافقر 20% من السكان يحصلون على 8% من اجمالي الدخل .

وتوضح الاحصائية التالية توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعه من الـــدول النامية والمتقدمة.

جدول (3-2) توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعه من الدول:

الدولة	أغنى 20%	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة	أفقر 20%
سيريلانكا	4,8	8,5	12,1	18,4	56,1
كينيا	2,6	6,3	11,5	19,2	60,4
زامبيا	2,4	7,4	11,2	19,9	61,1
البرازيل	4,2	5,7	10,7	18,6	62,6
كوريا الجنوبية	5,7	11,2	15,4	22,4	45,3
بيرو	4,4	8,5	13,7	21,5	58,9
المانيا الغربية	6,8	12,7	17,8	24,1	38,7
المملكة المتحدة	5,6	11,5	18,2	25,0	39,5
فرنسا	6,3	12,1	17,2	23,5	40,8
الولايات المتحدة	4,7	11	17,4	25,0	41,9

يتضح من البيانات الواردة بالجدول (3–2) سوء توزيع الدخل بين شرائح السكان المختلفة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة الا ان الوضع في الدول النامية اكثر سوء كما ان معظم الدول المتقدمة تنعم بوجود طبقة عريضة من السكان دخولها معتدلة.

وعلى سبيل المثال فان 60% من سكان المانيا كانوا يحصلون على 55% من اجمالي الدخل ونفس الوضع في المملكة المتحدة. وعلى عكس من ذلك فإننا نجد ان 60 % من سكان البرازيل لا يحصلون الا على 35% من اجمالي الدخل.

3. أما العنصر الثالث من عناصر التنمية الاقتصادية فيتمثل في ضرورة الاهتمام بنوعية الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية اضافة الى الخدمات الاساسية من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية.

كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية ومن المحليات. فاذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الانتاج والاستهلاك بفعل قوة الطلب والعرض لحصلت سلع الاغنياء علي النصيب الاكبر وقل الاقبال على انتاج السلع والخدمات التي يحتاج اليها الفقراء[1].

اضافة الي ذلك فأن افراد الطبقة الفقيرة ليس لديهم المعرفة الكافية بأسلوب الرشد الاقتصادي في التصرف في دخولهم. فالزيادة في الدخول لديهم كثيرا ما تتجه الى الانفاق المظهري والى البذخ في العديد من المناسبات كالأعياد والافراح والمآتم وغيرها أو في تعاطي المكيفات والمخدرات. يحدث هذا على الرغم من شدة حاجتهم الى العديد من السلع والخدمات ذات الأثر الواضح على صحة الفرد مثل الألبان والخضر والفاكهة أو تلك التي لها أكبر الأثر على المستوى الثقافي وعلى قدراتهم الانتاجية مثل التعليم والمساكن الملائمة. ولن يأتي ذلك الا عن طريق تدخل الدولة في الانتاج أو في تسعير المنتجات والخدمات الاساسية أو في شكل وكم الدعم الذي تقدمه.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية، مرجع سابق، ص 60.

المبحث الثاني

نظريات واستراتيجية التنمية الاقتصادية

راينا مما سبق ان التنمية الاقتصادية تهدف الي زيادة الطاقة الانتاجية الي جانب امور اخرى وهزا يتعين علي القائمين بعمليه التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي التالية الموضوعات التالية:

أ. أهمية التركيز على رأس المال المادي كمحدد رئيسي لعملية التنمية.

ب. مبدأ الدفعة القوية أي اهمية تكوين رأس المال على نطاق كبير.

ج. استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن.

أولاً: التركيز على تكوين رأس المال المادي:

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية الذي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القومية بين معدل تركيم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي، أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات انتاجيه صناعيه سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي، وذلك اسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت يوما ما دولا زراعيه ،أي علي الدول النامية ان تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي ،وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها واصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة[1].

ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل اخرى تتطلب عملية التنمية الاقتصادية بل كان الرأي معتقدا من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية وايضا من جانب

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية، مصر، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ص 107-150.

خبراء الامم المتحدة في اواخر الاربعينات والخمسينات بأن التراكم الرأسمالي هو لـــب التنمية الاقتصادية.

يوضح الاستاذ روست في نظريته عن مراحل النمو الاقتصادي ان عملية النمو الكاملة تمر بخمسه مراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي ،مرحلة التهيؤ للانطـــلاق ،مرحلـــة الانطلاق ،مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير .ويوضح روست من تحليله الا انه لكي تصل البلدان النامية الى مرحلة الانطلاق "take off stage" عليهـــا ان تحقـــق ثلاثة شروط مترابطة يقف على قمتها الارتفاع بمعدل تكوين رأس المـــال. فعليهـــا ان تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة الي10%من ناتجها القومي ،وان يظهر بهـــا قطـــاع او اكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية ،وان تتوفر بيئـــة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة

وقد اكد الاستاذ لويس ان التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زياده كبيـــره في التراكم الرأسمالي بما في ذلك المعرفة والكفاءات .وكان يجادل بثقه ان الاقتصـــاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل2%كي يحقق ارتفاعا في معدل نمـــو نصـــيب الفرد قدره2%يجب ان يرتفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4%،ولكي يحقـــق هـــذا الهدف عليه ان يدخر ويستثمر ربع دخله القومي ســـنويا ،فعليـــه ان يرفـــع ادخـــاره الاختياري الى 12_15% ويضيف اليه ادخارا اجباريا الى مايقارب10_13% ورأيـــه ان ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكـــن التصـــميم والارادة.

ولقد احتل تحليل العوامل المحددة لعرض رأس المال والطلب عليه في البلاد للمقاييس المستخدمة لقياس الفقر[1].

(1) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية، مرجع سابق، ص 108.

المبحث الثالث

التنمية الاقتصادية في السودان

مقومات الاقتصاد السوداني:

يعتبر السودان من الاقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الاراضي الزراعية الخصبة الثروة الحيوانية والثروة السمكية والمياه الوفيرة والغابات والاحتياطي النفطي وغيرها ويعتمد السودان اعتماداً رئيسياً الزراعة حيث تمثل حوالي 80% من نشاط السكان اضافة الى الصناعات التحويلية التي المنتجات الزراعية.

القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي الرائد في الاقتصاد السوداني حيث تساهم الزراعة 31.6%من الناتج القومي وتسهم بحوالي 9% من صادرات البلاد غير البترولية وتستوعب80%من السكان كعمالة وتبلغ من المساحات الكلية في الاراضي الزراعية في السودان حوالي 600مليون فدان، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة من المساحة الكلية حوالي 200مليون فدان ام المستغل فعليا[1].

ينقسم القطاع الزراعي في السودان الى ثلاثة اقسام وهي:

1.الزراعة (القطاع المروي والقطاع المطري).

2.الثروة الحيوانية.

3.الثروة الغابية.

الزراعة:

المواد الخام للصناعات المحلية وانتاج محاصيل الصادر ومحاصيل الامن الغذائي تعتمد على هذا القطاع المروي وتبلغ المساحة التي تزرع 4.6ليون فدان.

(1) السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان (2011- 2015)، ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مارس 2017م، ص 33.

يعتبر القطاع المطري التقليدي من اقدم القطاعات الزراعية في السودان ولهذا القطـــاع اهمية لمساهمته بنحو 95% من انتاج محاصيل الدخن 48% من انتاج الفول السوداني والسمسم.

الثروة الغابية:

تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطي اكثر من 120مليون فـــدان وتلعـــب دورا متعاظما في حماية الاراضي الزراعية في مناطق الزراعة التقليدية الهامشية خاصة في دارفور كردفان ، كما تلعب الغابات دورا ايضا فـــي حمايـــة منـــاطق النيـــل الازرق والقضارف وجنوب النيل الابيض.

وتسهم الغابات بحوالي3% في ناتج الاجمالي المحلي وتوفر فرص عمل حوالي 14% من جملة السكان ولذلك فان معظم صادرات السودان تتكون من المنتجـــات الزراعيـــة مثل القطن والافريقية ، تساهم الزراعة بحوالي34% من اجمالي الناتج المحلي على الرغم من القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يعاني الكثير من المشـــاكل طيلـــة السنوات الماضية والمعوقات التي يعاني منها لازالت تلعب دورا كبيرا في الاقتصـــاد السوداني[1].

الصناعة:

يشكل النشاط الصناعي مقوما اخر من مقومات الاقتصاد السوداني ، غير ان اثره ظل محدودا على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد القومي وعلى مســـتوى اســـتيعاب القـــوة العاملة وعلى مستوى المساهمة في هيكل الصادرات فمنذ الاستقلال في العـــام 1956 وحتى النصف الاول من التسعينات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة القطاع الصـــناعي في الناتج المحلي الاجمالي 9% في احسن الاحوال حيث لا تزال الصناعة في السودان في بداية السلم وهنالك الكثير من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الســـودان خاصة التمويل حيث ان توفر التمويل يعني توفر التكنلوجيا الحديثة والتدريب والقـــدرة

(1) السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان (2011- 2015)، مرجع سابق، ص 34-35.

على توفير المواد الخام حتى يتمكن القطاع الصناعي من المساهمة بصورة اكبر في الاقتصاد وان اغلب البلدان التي تقدمة اهتمت بالصناعة وهي تمثل عصب التنمية .

كما ان نسبة القوة العاملة في هذا القطاع تبقى ضئيلة جدا مقارنة بما هو الحال في القطاع الزراعي فضلا عن ان هيكل الصادرات السودانية قبل البترول خلا من صادرات صناعية (باستثناء سلعة السكر وبنسبة ضئيلة)

تتركز الصناعة في السودان في الصناعات التحويلية والتي تعتمد على المنتجات الزراعية حيث تزدهر كل من صناعه النسيج والسكر والزيوت والصناعات الغذائية في السودان بالإضافة الي الصناعات التحويلية الاخرى.

الاسمنت:

صناعة الاسمنت من الصناعات الاستراتيجية الهامة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بمشروعات التنمية والاعمار، ويعتبر اسمنت مكوار من اوائل مصانع الاسمنت في البلاد، ثم انشئ مصنع اسمنت عطبرة في العام 1947م ، ثم مصنع اسمنت ربك 1970م.

وفي ظل تنامي الطلب على سلعة الاسمنت والزيادة الكبيرة في الاستهلاك المحلي وعدم استطاعة المصنعين في مواكبة ذلك[1].

جاء قرار الخصخصة الكامل لمصنع اسمنت عطبرة ولاسهم الحكومة التي تتجاوز ال80% من مصنع اسمنت ربك وذلك لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص .

قامت بعد ذلك عده مصانع اخري بداية بمصنع السلام للأسمنت عام 2003م ثم تلاه مصنع اسمنت بربر في العام2005 ثم مصنع التكامل للاسمنت عام 2006 ثم مصنع الشمال للاسمنت ايضا في عام 2006 ثم مصنع اسلان للاسمنت عام 2007 وتتركز جل مصانع الاسمنت بولاية نهر النيل عدا مصنع واحد بولاية الجزيرة والنيل الابيض.

(1) السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان (2011- 2015)، مرجع سابق، ص 35.

البترول:

ظل السودان يسعي لاستخلاص واستغلال مخزونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمان ما بين حكم المستعمر والحكم الوطني بمراحله المختلفة وذلك بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الاجنبية. وقد شكل استيراد المواد البترولية عبئا ثقيلا علي ميزان المدفوعات السوداني الذي استمر طويلا.

هنالك اسباب رئيسيه جعلت الاهتمام بتشجيع الاستثمار في مجال النفط يبلغ ذروته خلال السنوات العشر الاخيرة وتكمن في وضع الحكومة للنفط ضمن المرتكزات الاساسية في استراتيجيتها الاقتصادية، وفتح المجال للاستثمار مع عدد من الشركات الدولية العاملة في هذا مجال النفط.

بلغت معدلات مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الاجمالي للأعوام 2011م 2012-2013م تقديرات العامة على التوالي2.4%، 2%، 1.5% بمتوسط مساهمه قدره 2% للأعوام الثلاث.

اما معدل النمو فقد بلغ (11% وصفر%. اما متوسط مساهمة قطاع البترول بالأسعار الثابتة لنفس الاعوام المذكورة على التوالي فقد بلغ 2%، 1.9%، 1.9%) بمتوسط مساهمه قدره2%.ويعزى انخفاض قطاع البترول لخروج نسبة مساهمة الاقليم الجنوبي من تركيبة الاقتصاد السوداني[1].

قطاع السياحة:

يمتلك السودان امكانات سياحية كبيرة تتوزع بين غربه (جبل مرة)، شماله (البجراوية والمناطق الأثرية)، ووسطه (حظيرة الدندر)، وشرقه (قرية عروس والحدائق وسواحل البحر الاحمر). هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير حيث يلعب دور كبير وتمثل مساهمه السياحة في الاقتصاد القومي نسبه مقدره .

(1) السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان (2011- 2015)، مرجع سابق، ص 36.

قطاع التعدين:

ان قطاع التعدين من القطاعات الوليدة التي يدور حولها حديث كثير، باعتبار الامكانيات الكبيرة التي يزخر بها السودان ،حيث تشير الدراسات والابحاث الأولية التي في هذا المجال الي وجود انواع عديده من المعادن في باطن الاراضي السودانية ابرزها الذهب واليورانيوم.

بالنسبة للذهب علي وجه الخصوص بدأ النشاط التعديني الخاص به بصوره جادة وواسعه منذ تسعينات القرن الماضي في شرق السودان بواسطه شركه ارياب الفرنسية ،ثم تبع ذلك خلال السنوات الأخيرة الماضية انتشر نشاط التعدين الاهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات دارفور، وتشير بعض التقارير الرسمية الي ان صادرات السودان من الذهب آخذة في التصاعد بشكل ملموس، ويتوقع ان تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء احتياطي من النقد الاجنبي في مرحله المقبلة.

اما اليورانيوم فإن احاديث كثيره تدور حول توفره بكميات اقتصادية في اراضي دارفور الواسعة، وتزعم بعض الاوساط التي تناولت ازمه دارفور الأخيرة ان الاهتمام الدولي بتلك الازمه ،وما شهدته من تدخلات المعادن الأخرى التي يزخر بها اقليم دارفور) [1].

قطاع الخدمات الاقتصادية:

القطاع الثالث المشكل الناتج المحلي الاجمالي هو قطاع الخدمات الاقتصادية كالنقل والاتصالات والمصارف وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الاقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعيه خلال العقدين الماضيين مقارنه بما حدث في القطاعات الأخرى. ففي قطاع النقل مثلا يلاحظ انه علي الرغم من التردي الواضح في مجالات

(1) السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان (2011- 2015)، مرجع سابق، ص37-38.

السكك الحديدية والبحرية الي حد ما الا ان تحسنا واضحا حدث في مجال النقل البري حيث تم انشاء بعض الطرق القومية واستقطاب مواعين حديثه لنقل الركاب والبضـــائع الولائية (دنقلا، الفاشر، نيالا، بورتسودان) ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الداخلي فضلاً عن عوده شركات الطيران الأجنبية للعمل في السودان في مجال النقل الجوي الخارجي.

قطاع الاتصالات:

اما قطاع الاتصالات فهو الاستثناء الاكثر وضوحا من حيث التطور الذي حدث فيـــه، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الاجنبي والمحلـــي منـــذ منتصف التسعينيات، حيث اصبحت خدمات الاتصالات تغطي اجزاء واسعه من مناطق السودان المختلفة، تعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هـــذا المجـــال هـــي الافضل والاكثر تطورا مقارنة بعدد من الدول العربية والافريقية .

قطاع الخدمات المالية:

اما بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فان تطوراً ملحوظاً حدث فيه منذ ان عرف السودان النشاط المصرفي .فقد ازداد عدد المصارف العاملة في السودان خلال العقود الثلاثـــة الماضية، كما اتسع نطاق الانتشار المصرفي عبر الفروع الكثيرة التي انشـــأتها تلـــك المصارف، لتغطي بخدماتها المصرفية مدن واقاليم السودان المختلفة[1].

(1) السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان (2011- 2015)، مرجع سابق، ص 39.

الفصل الرابع

قياس أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية

أولاً: التجارة الخارجية لعام 2015م:

هدفت السياسة العامة للدولة في مجال التجارة الخارجية في عـــام 2015 إلـــى زيـــادة الصادرات غير البترولية، وذلك بإصدار حزمة سياسات ركزت على تشجيع الصادرات غير البترولية (الذهب والمعادن والثروة الحيوانية والحبوب الزيتية والصمغ والأعـــلاف والصادرات الصناعية)، بجانب تحسين تنافسية الصادرات بوجه عام وفتح أسواق جديدة، مع تبني الدولة سياسة ترشيد الاستيراد بالتركيز على خفض اســـتيراد الســـلع الكماليـــة والسلع غير الضرورية التي يمكن إنتاجها محلياً.

كما عملت الدولة على تنظيم تجارة الحدود، وسعت إلى تفعيل التعاون الاقتصـــادي مـــع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) ومنطقة التجارة العربية الحـــرة الكبرى (GAFTA) بهدف فتح مزيد من الأسواق للصادرات السودانية.

يوضح الجدول (4-1) الميزان التجاري خلال عامي (214م – 2015م):

مليون دولار

البيان	2014	2015	معدل التغير%
الصادرات (F.O.B)	4,454.0	3,169.0	(28.8)
الصادرات البترولية	1,357.0	627.2	(53.8)
الصادرات غير البترولية	3,097.0	2,541.8	(17.9)
الواردات (C.I.F)	9,211.3	9,508.7	3.2
الميزان التجاري	(4,757.3)	(6,339.7)	33.3

المصدر : هيئة الجمارك ووزارة النفط

يتضح من الجدول (4-1) ارتفاع العجز في الميزان التجاري من 4,757.3 مليون دولار عام2014 إلى 6,339.7 مليون دولار عـــام 2015 بمعـــدل % 33.3 ويعـــزى ذلـــك لانخفاض قيمة الصادرات الناتج عن انخفاض قيمة الصادرات البترولية والصادرات غير البترولية وارتفاع قيمة الواردات.

الشكل (4-1) الميزان التجاري خلال عامي (214م – 2015م):

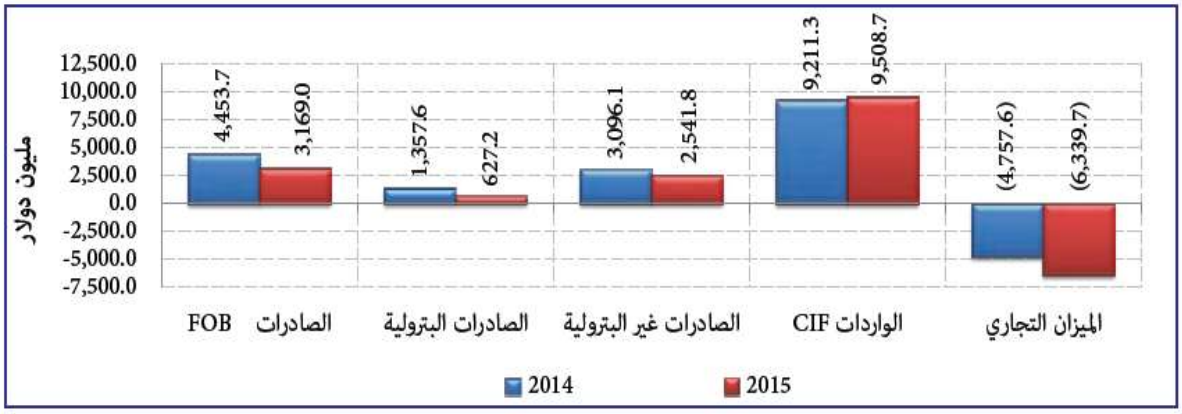

1) الصادرات:

الجدول (4-2) الصادرات السلعية خلال عامي (214م – 2015م):

(مليون دولار)

السلع	الوحدة	2014			2015			معدل التغير %
		الكمية	القيمة (FOB)	نسبة المساهمة %	الكمية	القيمة (FOB)	نسبة المساهمة %	
الصادرات البترولية			1,357	30.5		627	19.8	(53.8)
البترول الخام *	برميل	12,821,818	1,194	26.8	12,115,647	574	18.1	(51.9)
مشتقات بترولية	طن متري	174,046	163	3.7	84,086	53	1.7	(67.5)
الصادرات غير البترولية			3,096	69.5		2,542	80.2	(17.9)
السلع المعدنية			1,307	29.4		753	23.8	(42.4)
الذهب	كيلو جرام	30,445	1,271	28.5	19,389	726	22.9	(42.9)
معادن أخرى			36	0.8		27	0.9	(25.0)
الثروة الحيوانية			856	19.2		910	28.7	6.3
ضان	رأس	4,062,014	550	12.3	5,476,356	493	15.6	(10.4)
جمال	رأس	155,729	208	4.7	194,834	260	8.2	25.0
أبقار	رأس	16,389	10	0.2		14	0.4	40.0
ماعز	رأس	320,691	22	0.5	452,062	30	0.9	36.4
لحوم	طن متري	4,788	20	0.5	20,563	72	2.3	260.0
جلود	قيمة		43	1.0		34	1.1	(20.9)
حيوانات حية أخرى	"		3	0.1		7	0.2	133.3
السلع الزراعية			862	19.4		834	26.3	(3.2)
الصمغ العربي	طن متري	59,733	97	2.2	90,921	112	3.5	15.5
صمغ هشاب	" "	21,904	62	1.4	38,422	66	2.0	6.5
صمغ طلح	" "	37,829	35	0.8	50,413	40	1.3	14.3

السلع	الوحدة	2014			2015			
		الكمية	القيمة (FOB)	نسبة المساهمة %	الكمية	القيمة (FOB)	نسبة المساهمة %	معدل التغير %
صمغ بدرة	" "	-	-	0.0	2,086	6	0.2	
قطن	بالة	99,374	34	0.8	29,644	39	1.2	14.7
ذرة	طن متري	19,071	6	0.1	107,341	28	0.9	366.7
سمسم	" "	299,707	466	10.5	307,363	453	14.3	(2.8)
كركدى	" "	13,679	18	0.4	14,253	19	0.6	5.6
فول سوداني	" "	5,888	6	0.1	3,296	3	0.1	(50.0)
حب بطيخ	" "	41,386	16	0.4	56,302	31	1.0	93.8
سلع زراعية أخرى	قيمة		219	4.9		149	4.7	(32.0)
المواد المصنعة	"		41	0.9		22	0.7	(46.3)
أخرى	"		30	0.7		23	0.7	(23.3)
المجموع			4,454	100.0		3,169	100.0	(28.9)

المصدر : هيئة الجمارك ووزارة النفط

***بيانات صادر النفط الخام لا تشمل قيمة الصادرات الخاصة بالشركات العاملة في مجال البتـــرول بدولـــة جنـــوب السودان.**

يتضح من الجدول (4–2) انخفاض قيمة الصادرات من 4,454 مليون دولار خلال عام 2014 إلى 3,169 مليون دولار خلال عام 2015 بمعدل.% 28.8

أ -الصادرات البترولية

انخفضت قيمة الصادرات البترولية من 1,357 مليون دولار في عام 2014 إلـــى 627 مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 53.8 ، حيث انخفضت قيمة صادر البترول الخام من 1,194 مليون دولار في عام 2014 إلى 574 مليون دولار في عـــام 2015 نتيجـــة لانخفاض الكميات والأسعار، كذلك انخفضت قيمة صادرات المشتقات البترولية من 163 مليون دولار في عام 2014 إلى 53 مليون دولار في عام 2015 بمعدل % 67.5 نتيجة لانخفاض الكميات.

تجدر الإشارة إلى أن صادر النفط الخام يمثل نصيب الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط

ب -الصادرات غير البترولية:

انخفضت قيمة الصادرات غير البترولية من 3,097.0 مليون دولار في عام 2014 إلى 2,541.8 مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 17.9 ، نتيجة لانخفاض قيمة صادرات السلع المعدنية والمواد المصنعة وبعض السلع الأخرى، بالرغم من حدوث ارتفاع في قيمة صادرات الثروة الحيوانية.

-السلع المعدنية

انخفضت قيمة صادرات السلع المعدنية من 1,307.9 مليون دولار في عام 2014 إلى 752.8 مليون دولار في عام 2015 بمعدل % 42.4 نتيجة لانخفاض قيمة صادر الذهب من1,271.3 مليون دولار في عام 2014 إلى 725.7 مليون دولار في عام 2015 بمعدل (% 42.9 لا تشمل صادرات الذهب بغرض التصنيع والإعادة)، ويعزى ذلك لانخفاض الكميات المصدرة من الذهب من 30,444.9 كيلو جرام في عام 2014 إلى 19,389.2 كيلو جرام في عام 2015 ، وكذلك انخفاض الأسعار.

-الثروة الحيوانية

ارتفعت قيمة صادرات الثروة الحيوانية من 856.0 مليون دولار في عام 2014 إلى910 مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 6.3 ، نتيجة لارتفاع قيمة صادر اللحوم من 20 مليون دولار في عام 2014 إلى 72 مليون دولار في عام 2015 بمعدل % 260 نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة، وكذلك ارتفاع قيمه صادر الجمال والماعز والأبقار والحيوانات الحية الأخرى، وذلك لارتفاع الأسعار والكميات المصدرة إضافة إلى سياسات بنك السودان المركزي القاضية بأن يتم تصدير المواشي الحية وفق طريقة الدفع المقدم أو الاعتمادات المستندية.

-السلع الزراعية

انخفضت قيمة صادرات السلع الزراعية من 862 مليون دولار في عام 2014 إلى 834 مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 3.2 ، نتيجة لانخفاض قيمة صادرات الفول

السوداني بمعدل% 50 والسمسم بمعدل % 2.8 وسلع زراعية أخرى بمعـــدل% 32 ، بالرغم من ارتفاع قيمة صادرات الذرة والصمغ العربي والقطن وحب البطيخ والكركدي.

•الفول السوداني

انخفضت قيمة صادرات الفول السوداني من 6 مليون دولار في عام 2014 إلى 3 مليون دولار في عام 2015 بمعدل % 50 لانخفاض الكميات المصدرة من 5,888 طن متري في عام 2014 إلى 3,296 طن متري في عام. 2015

•الذرة

ارتفعت قيمة صادر الذرة من 6.0 مليون دولار في عام 2014 إلى 28.0 مليـــون دولار في عام 2015 بمعدل % 366.7 ، لارتفاع الكميات المصدرة من 19,071 طن متـــري في عام 2014 إلى 107,341طن متري في عام 2015 ، ويعـــزى ذلـــك للسياســـات التجارية الخاصة بفك حظر صادر الذرة.

•الصمغ العربي

ارتفعت قيمة صادر الصمغ العربي من 97.0 مليون دولار في عام 2014 إلـــى 112.0 مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 15.5 ، وذلك نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة من صمغ الهشاب (ذي السعر الأعلى) من 21,904 طن متري فـــي عـــام 2014 إلـــى 38,422طن متري في عام 2015 ، وكذلك ارتفاع الكميات المصدرة من صمغ الطلح (ذي السعر الأدنى) من 37,829 طن متري في عام 2014إلى 50,413 طن متري في عام 2015 ، إضافة إلى تصدير صمغ بدرة بمقدار 2,086 طن متري في عام. 2015

•القطن

ارتفعت قيمة صادر القطن من 34.0 مليون دولار في عام 2014 إلى 39.0 مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 14.7 ، نسبة لزيادة الأسعار.

• **حب البطيخ**

ارتفعت قيمة صادر حب البطيخ من 16.0 مليون دولار في عام 2014 إلى 31.0 مليون دولار في عام 2015 بمعدل % 93.8 وذلك لارتفاع الكميات المصدرة.

• **سلع زراعية أخرى**

انخفضت قيمة صادر سلع زراعية أخرى (سنمكة، حنه، بذور الكمون، بذور زهرة الشمس، قصب خام، امباز، بصل، خضروات وفواكه، لبان) من 219.0 مليون دولار في عام 2014 إلى 149.0 مليون دولار في عام 2015 بمعدل % 32 وذلك لانخفاض الكميات المصدرة.

شكل (4-2) التركيبة السلعية للصادرات غير البترولية لعامي (2014-2015م):

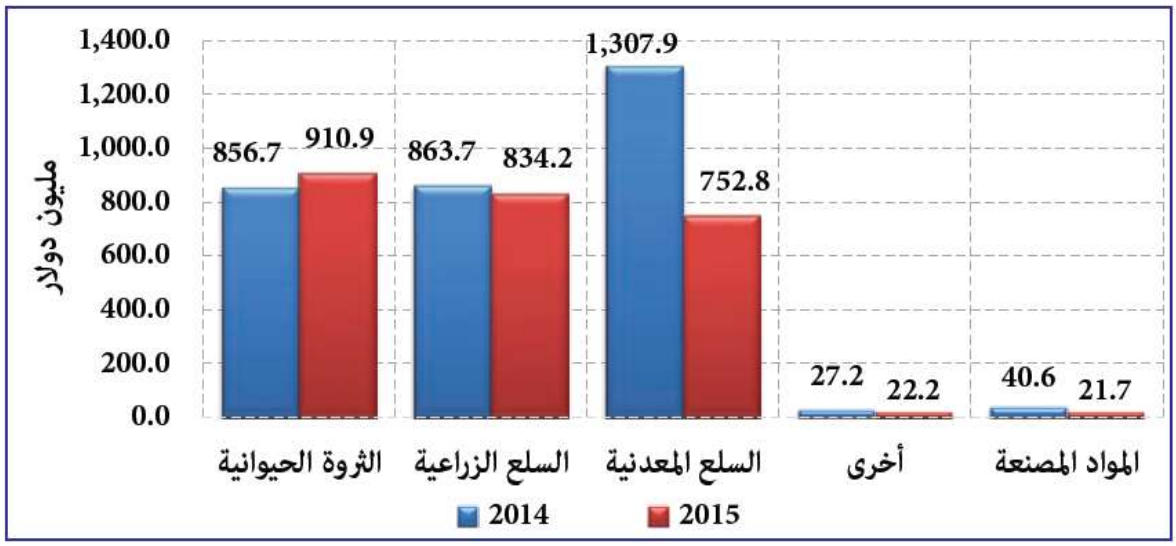

شكل (4-3) نسب مساهمة الصادرات خلال العام 2015م:

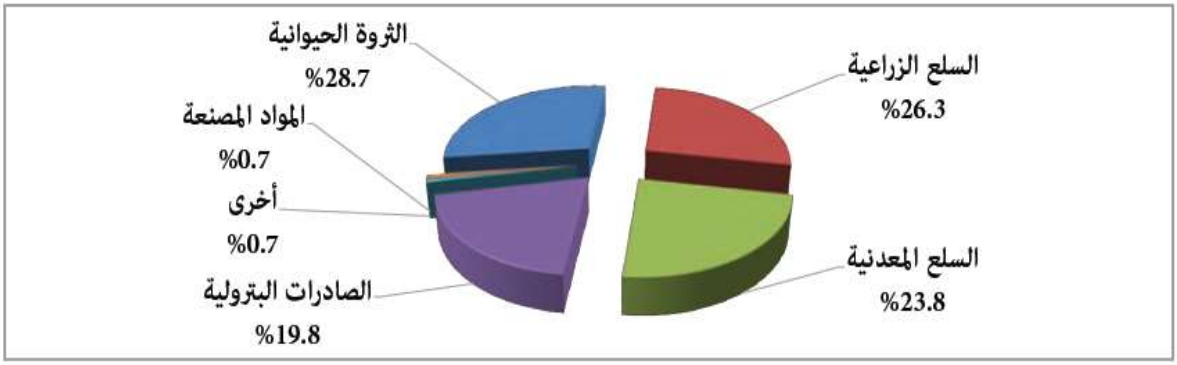

2) الواردات:

يوضح الجدول (4-4) الواردات لعـــامي 2014 و 2015 والشـــكل (4-4) التركيبـــة السلعية للواردات خلال عامي 2014 و 2015 والشكل (4-5) نسب مساهمة الواردات خلال عام 2015م.

جدول (4-4) الواردات حسب السلع لعامي (214-2015م):

(مليون دولار)

السلع	الوحدة	2014			2015			معدل التغير %
		الكمية	القيمة (CIF)	نسبة المساهمة %	الكمية	القيمة (CIF)	نسبة المساهمة %	
مواد غذائية			2,247.8	24.4		2,132.9	22.4	(5.1)
القمح	طن متري	2,177,962	1,046.5	11.4	1,522,731	532.2	5.6	(49.1)
دقيق القمح	" "	64,557	35.9	0.4	441,389	223.6	2.4	522.8
سكر	" "	810,626	460.1	5.0	1,299,255	550.1	5.8	19.6
زيوت حيوانية ونباتية	" "	164,575	213.2	2.3	273,946	243.2	2.6	14.1
منتجات الألبان	" "	17,686	58.1	0.6	34,529	89.1	0.9	53.4
الخضروات ومنتجاتها	" "	73,508	67.5	0.7	123,834	96.5	1.0	43.0
شاي	" "	35,184	69.5	0.8	30,235	52.4	0.6	(24.6)
الفواكه ومنتجاتها	" "	66,052	37.0	0.4	98,506	41.8	0.4	13.0
بن	" "	23,590	34.5	0.4	38,016	46.4	0.5	34.5
مواد غذائية أخرى	قيمة		225.5	2.4		257.6	2.7	14.2
مصنوعات	"		1,613.0	17.5		1,941.3	20.4	20.4
آلات ومعدات	"		1,543.3	16.8		1,649.7	17.3	6.9
مواد خام	"		1,756.4	19.1		1,446.9	15.2	(17.6)
منها: المنتجات البترولية	"		1,523.6	16.5		1,189.4	12.5	(21.9)
أخرى من المواد الخام	قيمة		232.8	2.5		257.5	2.7	10.6
وسائل النقل	"		706.6	7.7		910.6	9.6	28.9
مواد كيماوية	"		923.1	10.0		929.0	9.8	0.6
منها: الأدوية	"		411.4	4.5		461.0	4.8	12.1
أخرى من المواد الكيماوية	"		511.7	5.6		468.0	4.9	(8.5)
منسوجات	"		308.1	3.3		395.3	4.2	28.3
المشروبات والتبغ	"		96.1	1.0		79.3	0.8	(17.5)
سلع أخرى	"		16.9	0.2		23.7	0.2	40.2
المجموع الكلي			**9,211.3**	**100.0**		**9,508.7**	**100.0**	**3.2**

المصدر: هيئة الجمارك

الشكل (4-4) التركيبة السلعية للواردات خلال عامي (2014م – 2015م):

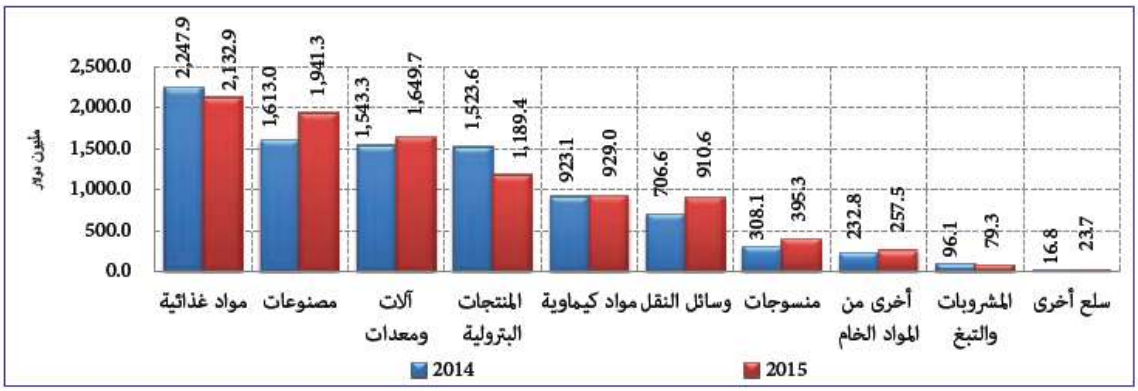

الشكل (4-5) نسب مساهمة الواردات خلال العام 2015م:

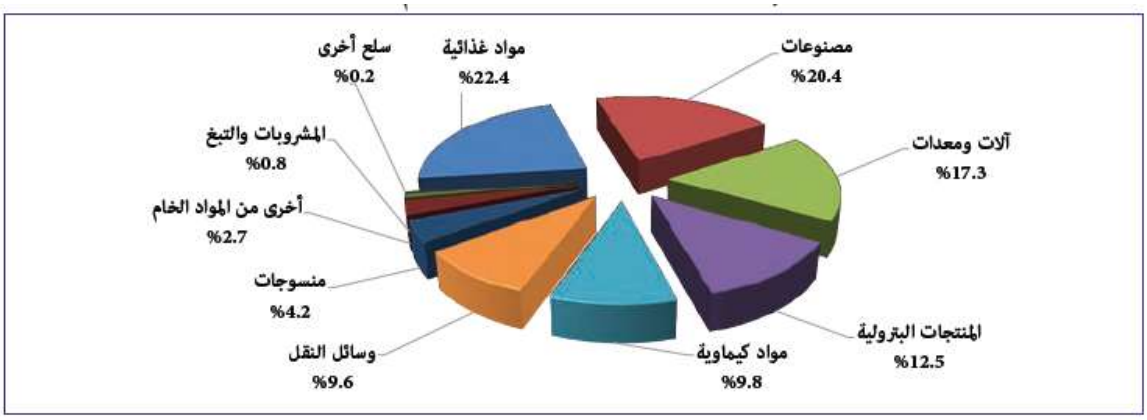

يتضح من الجدول (4-4) ارتفاع قيمة الواردات (CIF) من 9,211.3 مليون دولار في عام2014 إلى 9,508.7 مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 3.2 ، ويعزى ذلك لارتفاع قيمة وسائل النقل والمنسوجات والمصنوعات والآلات والمعدات والمواد الكيماوية وسلع أخرى، بينما انخفضت قيمة واردات المواد الغذائية والمواد الخام والمشروبات والتبغ.

أ -وسائل النقل

ارتفعت قيمة واردات وسائل النقل من 706.6 مليون دولار في عام 2014 إلى 910.6 مليون دولار في عام 2015 بمعدل.% 28.9

ب -المنسوجات

ارتفعت قيمة واردات المنسوجات من 308.1 مليون دولار في عام 2014 إلـــى 395.3 مليون دولار في عام 2015 بمعدل.% 28.3

ج -المصنوعات

ارتفعت قيمة واردات المصنوعات من 1,613 مليـــون دولار فـــي عـــام 2014 إلـــى 1,941.3 مليون دولار في عام 2015 بمعدل.% 20.4

د -الآلات والمعدات

ارتفعت قيمة واردات الآلات والمعدات من 1,543.3 مليون دولار في عام 2014 إلـــى 1,649.7 مليون دولار في عام 2015 بمعدل.% 6.9

ه -المواد الكيماوية

ارتفعت قيمة واردات المواد الكيماوية من 923.1 مليون دولار في عام 2014 إلى 929 مليون دولار في عام 2015 بمعدل.% 0.6

و -المواد الغذائية

انخفضت قيمة واردات المواد الغذائية من 2,248 مليون دولار فـــي عـــام 2014 إلـــى 2,133 مليون دولار في عام 2014 بمعدل % 5.1 نتيجة لانخفاض قيمة واردات القمح من 1,046.5 مليون دولار في عام 2014 إلى 532.2 مليون دولار فـــي عـــام 2015 بمعدل% 49.1 ، ومنتجات الشاي من 69.5 مليون دولار في عـــام2014 إلـــى 52.4 مليون دولار في عام 2015 بمعدل.% 24.6

ز -المواد الخام

انخفضت قيمة واردات المواد الخام (المنتجات البترولية وخام البلاستيك وخام المطـــاط والشحوم والبذور والتقاوي وورق التغليف) من 1,756 مليون دولار في عام 2014 إلى 1,446.9مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 17.6 ، حيث ســـجلت قيمـــة واردات المنتجات البترولية انخفاضاً من 1,524مليون دولار في عام 2014 إلى 1,189.4 مليون

دولار في عام 2015 بمعدل% 21.9 ، نتيجة لانخفاض قيمة واردات الغاز الطبيعي من 144.9مليون دولار في عام 2014 إلى 82.4 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 43.1 %، والجازولين من 1,184 مليون دولار في عام 2014 إلى872.6

مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 26.3 ، وزيوت التشحيم من 175.7 مليون دولار في عام2014 إلى 129.8 مليون دولار في عام 2015 بمعدل% 26.1

ح -المشروبات والتبغ

انخفضت قيمة واردات المشروبات والتبغ من 96.1 مليون دولار في عـــام 2014 إلـــى 79.3مليون دولار في عام 2015 بمعدل.% 17.5

المراجع:

أحمد رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، دار التعليم الجامعي.

إيمان عطية ناصف، تحليل الاقتصاد الدولي، 2000م، الناشر: قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان (2011– 2015)، ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مارس 2017م.

السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مدارس الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباع والنشر والتوزيع.

محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والدراسات النظرية التطبيقية، مصر، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس 1976م.

موقع وزارة المالية والبنك المركزي.